

إن التطور التكنولوجي و الصناعي الذي عرفه العالم في شتى المجالات، ترك آثارا إيجابية و أخرى سلبية على حياة الفرد و المجتمع.وبما أن الهدف الأساسي من هذا التطور هو تحقيق مستوى من الرفاه الإجتماعي فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة أيضا.و نظرا لما أحدثه هذا التطور من تأثير سلبي على البيئة سواء من ناحية التلوث و ثقب طبقة الأوزون، أو من ناحية استنزاف الثروات والموارد بشكل غير عقلاني.ونتيجة لهذه المشاكل و تصاعد حدتها ظهر ما يعرف بالحوكمة البيئية بغية حماية البيئة، الحفاظ على توازنها و استمراريتها من جهة، و بحثا عن تأمين حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع:

نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية كون البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الفرد، إذ لا بد من معرفة سبل حمايتها و استمرارها وهذا ما يظهر من خلال دراسة و تحليل مختلف العوامل و السلوكيات التي قد تؤثر سلبا على البيئة و تخل بتوازنها.و بالتالي تقادي كل هذه المؤثرات السلبية عن طريق تفعيل الحوكمة البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لما أصبح لهذا الموضوع من صدى كبير سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، و ما تداولته وسائل الإعلام عن خطورة التهديدات البيئية التي تصاعدت في الآونة الأخيرة من جهة، و تحقيق التنمية المستدامة الذي أصبح هدف الألفية الثالثة من جهة أخرى. فإن الدافع الذاتي لاختيار هذا الموضوع هو فك اللبس الموجود حول مفهوم الحوكمة البيئية و التطرق لمتطلباتها في الجزائر بما يحقق التنمية المستدامة، أما الأسباب

الموضوعية فتكمن في معرفة أهم الروابط بين الحوكمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة و من ثم محاولة اتخاذ أهم الإجراءات لتفعيل الحوكمة البيئية كل حسب دوره و مسؤوليته، وصولا إلى تحقيق تنمية مستدامة.

أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع إلى محاولة إبراز مفهوم الحوكمة البيئية كإطار نظري بغية إدراك أهمية البيئة، خطورة تلويثها واستنزاف مواردها، و الذي سيكون عائقا في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.و بالتالي لابد من دراسة الأطر القانونية، الإجراءات، و المبادرات اللازمة لتفعيل الحوكمة البيئية على أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

نظرا لحدثة موضوع الحوكمة البيئية فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نادرة وفي أغلبها تحدثت عن هذا الموضوع في جزئية من جزئياته. إذ تناولت دراسة غير منشورة لصباح براجي موضوع "دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة "وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير، توصلت من خلالها بأن التصور النظري لمفهوم الحوكمة كفيل ضمن جانبه الإجرائي طويل المدى بدعم تنافسية الإقتصاد الجزائري وإعادة تموقعه على الساحة الدولية، و بالتالي فإنها تسعى للإستفادة من آلية التنمية النظيفة.ومما هو ملاحظ أنها ركزت في دراستها على دور الدولة وأهملت دور بقية الفواعل. غير منشورة لشادي عز الدين "البعد الإتصالي و التنسيق بين الوزارات ووزارتي البيئة و الفلاحة نموذجا " والذي ركز في دراسته على أهمية الإتصال و الشراكة بين مختلف الوزارات لحماية البيئة، مهماً بذلك بقية الأبعاد الأخرى. كما أن الدراسات التي تناولت السياسة البيئية في الجزائر عديدة ركزت في جلها على دور الدولة.

الإشكالية:

وعليه تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول الجمع بين مختلف هذه الأبعاد وغيرها من خلال تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي متطلبات الحوكمة البيئية؟

2- ماهي مؤشرات التنمية المستدامة؟

3- ما هي عوامل النجاح و الفشل في التجربة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحوكمة البيئية؟

الفرضيات:

1- يتوقف تحقيق التنمية المستدامة على تفعيل مقومات الحوكمة البيئية.

2- كلما حصل تشارك أكبر بين الفواعل الداخلية و الخارجية في مجال الحوكمة البيئية كلما أمكن من تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعالة.

3- يؤدي تفعيل آلية الرقابة على تنفيذ سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر إلى تحقيق تنمية مستدامة بها.

المناهج و الإقترايات:

أ- المنهج: تم استخدام منهج دراسة الحالة على اعتبار أن موضوع الدراسة يسלט الضوء على حالة الجزائر.

ب-الإقتربات: لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على الإقترايين التاليين:

-الإقتراب القانوني: لقد تم استخدام الإقتراب القانوني الذي يركز في دراسته للأحداث،المواقف،العلاقات و الأبنية على الجوانب القانونية.

إذ أن الحوكمة البيئية تضم مجموعة من الفواعل وعليه لا بد من إطار قانوني ينظم العلاقات فيما بينها.

الإقتراب المؤسسي: الذي يساعدنا في دراسة و تحليل سلوك كل من المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في مجال صنع وتنفيذ و مراقبة السياسات البيئية و الإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة.

صعوبات الدراسة:

من صعوبات هذا الموضوع قلة الدراسات باللغة العربية نظرا لحدثة الموضوع، وبالتالي أغلب الدراسات باللغة الأجنبية و التي تحتاج وقتا طويلا لفهمها وترجمتها.

التقسيم الهيكلي:

قسمت الدراسة إلى فصلين، حيث خصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للحوكمة البيئية و علاقتها بتحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال ثلاث مباحث،المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية من مفهوم الحوكمة و مفهوم الحوكمة البيئية،المبحث الثاني يعالج ماهية التنمية المستدامة من خلال عرض تطور المفهوم، تعريفه وأهدافه، أبعاده و مؤشرات، لتتضح العلاقة بين المتغيرين في المبحث الثالث عن طريق توضيح المقاربات المفسرة لعلاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة كمطلب أول، ومن ثم دراسة دور كل من الفواعل الوطنية و الدولية على التوالي كمطلب ثان وثالث.أما فيما يخص الفصل الثاني فهو عرض للتجربة

الجزائرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان واقع الحوكمة البيئية في الجزائر، إذ تم التطرق من خلاله لمؤشرات الحوكمة، مؤشرات التنمية المستدامة، ومن ثم إلى سياسات الحوكمة البيئية. وفيما يخص المبحث الثاني الذي يعالج آليات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال عرض دور كل من الفواعل الوطنية والدولية، ومن ثم تقييم التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.